



جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جمهورية مصر العربية

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري



جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ورشة عمل عن البنوك الإسلامية في الحسابات القومية بيروت 24-26 أكتوبر 2017

امانى عبد الخالق
رئيس الادارة المركزية للحسابات القومية

البنك المركزي وعلاقته بالبنوك الإسلامية

تعريف البنوك الإسلامية

بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مُجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا أو إعطاءً وابتعاد أي عمل مخالف لأحكام الإسلام

اسس عمل البنوك الإسلامية

- ▶ تقوم عمل المصارف الإسلامية على عدد من القواعد والأسس من أهمها:
- ▶ منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً.
- ▶ مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة بالربح والخسارة.
- ▶ مبدأ: النقود لا تلد نقود، أي أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، وأن هذا الاستثمار يكون مُعرضاً للمخاطر، وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الاستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة.
- ▶ التعامل بصيغ التمويل الإسلامية من مُشاركة، مُضاربة، مُرابحة، بيع السلم، وغيرها من صيغ التمويل.
- ▶ توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ▶ ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للبنك الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.
- ▶ تمنع العمليات المالية المتصلة بالسلع والخدمات التي لا تتفق مع الشريعة مثل الخمر والدخان والمخدرات والمقامرة والترفيه.

مصادر أموال البنك الإسلامي

أولاً: مصادر داخلية

- ▶ **رأس المال:** وهو عبارة عن مجمل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك باعتباره مشروعاً، من أصحاب المشروع عند بداية تكوينه، ويشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولا يجوز أن يكون ديناً.
- ▶ **2- الاحتياطات:** تعبر الاحتياطات عن المبالغ التي تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي و هي تعتبر حق من حقوق الملكية مثل رأس المال .
- ▶ **3- المخصصات :** هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة.

مصادر أموال البنك الإسلامي

▶ ثانيا المصادر الخارجية

1- الودائع : تعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية

2- موارد الصناديق: هناك عدة أنواع من الصناديق في البنك الإسلامية تتجمع فيها حصيلة مالية كبيرة تعتبر مصدرا من مصادر الأموال الخارجية سواء كانت هذه الصناديق خاصة أم كانت صناديق موضوعة تحت رقابة البنك.

3- الهبات والتبرعات، أموال الزكاة: تعتبر الهبات والتبرعات مصدرا من مصادر الأموال الخارجية للبنك الإسلامي

عمليات البنوك الإسلامية

المرابحة

الودائع

الاجارة

البيع بالاجل

المشاركة

بيع السلم

المضاربة

القرض الحسن

الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

- 1- البنوك الإسلامية صورة للاقتصاد الإسلامي
البنوك التقليدية تتعامل في الاموال بغرض تحقيق ربح
- 2- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة
البنوك التقليدية تتعامل بالفائدة
- 3- البنوك الإسلامية تحقق انتاجها من خلال المضاربة والمشاركة
والمراعاة
البنوك التقليدية من خلال الفائدة المدينة والدائنة والخدمة المصرفية
المحتسبة
- 4- البنوك الإسلامية يوجد مشاركة من الطرفين
البنوك التقليدية يتحملها العميل وحده

الفروق بين البنوك الاسلامية والبنوك التجارية

- 5- البنوك الاسلامية استثمارها عن طريق المضاربة والمشاركة والمراوحة البنوك التقليدية من خلال منح وقروض
- 6- البنوك الاسلامية لا تتعامل بالقروض ولكن عن طريق القرض الحسن البنوك التقليدية لا تتعامل بالقرض الحسن ولكن عن طريق قروض بفوائد

البنوك الإسلامية في مصر

نشأة البنوك الإسلامية في مصر

- 1- جاءت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية"، التي أقيمت بمدينة ميت غمر - بمصر - مؤسسها د. أحمد النجار، رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات.
وقد بدأت هذه التجربة انطلاقاً من مفهوم اللاربوبة وليس من مفهوم تطبيق الاقتصاد الإسلامي،
- 2- تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، حيث يعدّ أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وعطاءً، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى.
- 3- تبلغ عدد البنوك المرخص لها بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية 14 بنكاً، منهم 3 بنوك إسلامية بالكامل و 11 بنكاً لديهم فروع للمعاملات الإسلامية.

البنوك الاسلامية فى مصر

المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى

يساهم اجمالى قطاع البنوك التقليدية والاسلامية حوالى 4% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى

مصادر البيانات

1-تقارير البنك المركزى

2-النشرات السنوية للبنوك قطاع عام وخاص دون الفصل فى البنوك بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية من الجهاز المركزى للاحصاء

المنهجية

تطبيق الخدمة المصرفية المحتسبة كما فى نظام الحسابات القومية 2008

الخطط المتوقعة

تم انشاء لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء هذا العام وذلك لتوفير مصادر البيانات للحسابات القومية سواء ربعية ام سنوية لتدقيق ارقام الناتج وسيتم من خلالها الاتصال بالبنك المركزى لمعرفة امكانية فصل البنوك الاسلامية

علاقة البنك المركزى بالبنوك الاسلامية

صدر قانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بالبنك المركزى والجهاز المصرفى دون التمييز بين البنوك الاسلامية وغيرها وبذلك تسرى ادوات البنك المركزى على البنوك الخاضعة له ومنها البنوك الاسلامية سواء كانت رقابية وارشافية بصفته المسئول عن السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وتمويلية بصفته بنك البنوك.

فيجب معرفة هل الاساليب والادوات الرقابية والتمويلية المطبقة على البنوك تطبق على البنوك الاسلامية:

علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

-الاحتياطي القانوني

يلزم البنك المركزي البنوك الخاضعة له بالاحتفاظ في حساب خاص لديه بدون عائد بارصدة دائنة وودائع سواء بالجنيه او بالدولار ويتم استثمارها بعائد بسعر الايداع واذا خالف اي بنك تلك القواعد من حق البنك المركزي خصم مبلغ من الرصيد الدائن للبنك وبذلك يؤثر على قدرة البنوك على منح الائتمان وبذلك يكون الهدف هو ضمان تنفيذ السياسة النقدية وهذه الاداة لا تتفق مع طبيعة الاموال في البنوك الاسلامية حيث ان اصحابها قدموها للبنك بغرض المضاربة ووفق للربح والخسارة كما ان البنوك الاسلامية

تستخدم الاموال في الاستثمارات الحقيقية وليس الاقراض النقدي كما ان قدرة البنوك على خلق النقود وزيادة المعروض محدودة وفي حالة اصدار الدولة اذون خزانة تستفيد البنوك التقليدية منها لكن البنوك الاسلامية لا تتعامل مع الاذون لاعتبارها ربا كما الاحتياطي القانوني بالدولار يحتسب له فائدة بينما البنوك الاسلامية تعتبرها ربا.

علاقة البنك المركزى بالبنوك الاسلامية

2- السيولة النقدية

يلزم البنك المركزى البنوك الخاضعة له بالاحتفاظ ببعض الاصول ذات السيولة المرتفعة حتى يسهل تحويلها الى نقود سريعة واذا خالف اى بنك تلك القواعد يقرر البنك المركزى خصم مبلغ من رصيد البنك وذلك بهدف عدم تعرض البنوك الخاضعة له لازمة سيولة هذه الطريقة لا تتناسب مع البنوك الاسلامية وعماله لانها تقوم على مبدأ المشاركة فى الغنم والغرم كما ان توظيفات البنوك الاسلامية ليست قروضا ائتمانية بل ترتبط بالعملية الانتاجية الاسلامية لذلك يجب ان يراعى البنك المركزى طبيعة البنوك الاسلامية وطبيعة الودائع والاوراق المالية المطبق عليها الشريعة الاسلامية ولايقوم البنك المركزى بفرض الغرامة المالية عند مخالفة البنوك الاسلامية نسب السيولة

علاقة البنك المركزى بالبنوك الاسلامية

3- سعر الخصم

هو السعر الذى تتعامل فيه البنوك مع البنك المركزى فاذا احتاج احد البنوك سيولة نقدية يلجا البنك المركزى خصم الاوراق التجارية على اساس سعر الفائدة المحدد من قبل وبذلك نجد ان رفع سعر الخصم يعنى ان البنوك ستقوم بتقييد الائتمان لرفع الفائدة على القروض وتخفيض سعر الخصم معناه التوسع فى الائتمان وبذلك نجد ان البنوك الاسلامية لا تستطيع الاستفادة منه لعدم التعامل مع الفائدة اخذا وعطاء

علاقة البنك المركزى بالبنوك الاسلامية

4- عملية السوق المفتوحة

يدخل البنك المركزى بائع او مشتري للاوراق المالية الحكومية وبذلك يتحكم فى حجم الائتمان بالتوسع او الانكماش عن طريق التأثير فى عرض النقود

هذه السياسة تتعارض مع عمل البنوك الاسلامية التى تقوم على اساس ان سعر الفائدة محرم الا اذا كانت الاوراق المالية الحكومية على الطريقة الشرعية والعائد قائم على الغنم والغرم

علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

5-كفاية راس المال

يلزم البنك المركزي البنوك الخاضعة له بان تحافظ على نسبة من عناصر راس المال ومن عناصر الاصول والالتزامات وذلك لتقوية المركز المالي

ومن هنا يجب ان يراعى البنك المركزي طبيعة عمل البنوك الإسلامية وعدم تعاملها مع القروض ذات الفائدة

علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

6- البيانات

يطلب البنك المركزي من البنوك الخاضعة له بتزويده بالبيانات الدورية عن مركزها المالي والاصول والالتزامات و لم يميز البنك بين البنوك الإسلامية والتقليدية وان البنك يضع نماذج خاصة لكل نوع من البنوك لكن لم يفصل بينهما

الخلاصة

لتصنيف البنوك الاسلامية ضمن قطاع المشروعات المالية فيجب ان نحدد نشاطها الفعلي و هل تقبل ودائع وتقدم قروض حتى يتم تصنيفها ضمن القطاع المالي

- ▶ واذا كانت العمليات كلها عبارة عن المشاركة والقرض الحسن والامانه والمشاركة في الارباح او الخسائر فان العائد من مثل العمليات يكون توزيعات الارباح او او هامش تجاري وهنا لا تطبق الخدمة المحتسبة فاذا لم تكن موجودة تعالج المتحصلات والمدفوعات من العمليات الاخري علي انها دخول ملكية ليس من بينها الفوائد والقيمة المضافة ينخفض مساهمتها في الناتج المحلي
- ▶ كذلك يصعب فصل العمليات الاسلامية عن غير الاسلامية في حالة الفروع